والمؤسسة الايطالية للشؤون الدولية (Italian Institute for International Affairs) وبنك الانماء الاسيوي (Asian Development Bank) وراند كوربوريشن (Rand Coorpora-tion) والبنك الدولي (The World Bank) وصندوق النقد الدولي (The International Monetary Fund) ومؤسسة التعاون الاقتصادي والتنمية (O.E.C.D. Organization for Economic Coorperation and Development) ومؤسسة (G.A.T.T.). وقد انضمت أيضا بعض النقابات العمالية مثل أكبر نقابات العمال في الولايات المتحدة (A.F.L.-C.I.O.) وفدرالية النقابات الالمانية (German Federation of Trade Unions) (٦٤) .

ويعرف البعض اللجنة الثلاثية بأنها « اللجنة التنفيذية » للرأسمال، الدولي وانه من الممكن اعتبار افكارها ايديولوجيا تمثل النظرة الاممية للشركات المتعددة الجنسية والتي تهدف الى « اخضاع السياسات الاقليمية للاهداف الاقتصادية اللّااقليمية »(٦٥) .

ان احدى اولويات اللجنة الثلاثية في المجال الاقتصادي كانت حماية الاستثمارات الخارجية المباشرة ؛ اي البحث عن اوضاع ملائمة للاستمرار في الخارج ، ومن الاخطار التي كانت تواجه هذا الهدف محاولات من قبل الدول النامية المستضيفة للاستثمارات لتأميم المصالح الاجنبية . ولمواجهة هذا الخطر اقترحت اللجنة الثلاثية تأسيس « قوانين دولية جديدة لوضع حد لمحاولات الحكومات المحلية الاستيلاء لصالح بلادهم على حصة « غير متناسبة » من الارباح الناتجة عن الاستثمارات الاجنبية المباشرة » . ومن الاهداف الاخرى للجنة في المجال التجاري « خفض وازالة تدريجية للضرائب الجمركية المفروضة على السلع الصناعية » (٦٦) .

ومن الاولويات الاخرى الاساسية لهذه اللجنة القيام باصلاح النظام النقدي العالمي . وكان الاهتمام باصلاح النظام الاقتصادي العالمي قد وصل الى ذروته في منتصف عام ١٩٧٣ بين اوساط المصالح الرأسمالية الدولية ، وقد اتخذت بعض الاجراءات باتجاه الاصلاح مثل الغاء الذهب كوسيط نقدي في صندوق النقد الدولي .

واهتمت اللجنة الثلاثية بشكل خاص بمحاولة لفهم « الشغب » المتزايد في العالم الثالث . وبسبب الفوضى السائدة في هذه المناطق طالبت اللجنة الثلاثية بضرورة « احتواء » الدول النامية في اطار النظام الرأسمالي العالمي وتشددت في هذا الطلب (٦٧) . وأخذت عملية الاحتواء هذه عدة اشكال ، منها اعطاء الدول النامية دورا رمزيا اكبر في منظمات دولية مثل صندوق النقد الدولي ، وذلك في محاولة لربط اقتصاد العالم الثالث بالرأسمال الغربي .

وهناك مثالان هامان لممارسات اللجنة الثلاثية في الواقع : اولهما : السياسة الافريقية المنفتحة التي اتبعتها ادارة كارتر ؛ وثانيهما الحجم الهائل الذي توصلت اليه ديون الدول الفقيرة في الفترات الاخيرة . وهذان العاملان يدفعان هذه الدول الى العمل في اطار الحدود المفروضة من قبل الدول الرأسمالية .

ومن اهم المشاريع التي قامت بها اللجنة الثلاثية مبادرتها المشتركة مع « اوبيك » ، من خلال مشروع « النافذة الثالثة » الذي يسمح لـ « أوبيك » باعارة دول العالم الثالث الفقيرة كميات ضخمة من المال لكي تستطيع هذه الدول شراء سلع استهلاكية من الشركات الرأسمالية